

IRAQ COPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غدا لإدارة المخاطر وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

العراق.. عشرون عاماً على الغزو

- 01 حرب العراق بعد مضي عشرين عاماً
لم تكن كارثية كما يقول الجميع الان
- 02 العراق بعد عشرين عاماً
- 03 بعد مرور عشرين عاماً على الغزو الأمريكي،
بات العراق مكاناً أكثر للحرية بيد أنه لا يبعث
على الأمل
- 04 العراق بعد عشرين عاماً
من الغزو: كيف أصبحت الحياة أفضل واسوء
في الوقت نفسه



مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر»

هي مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صنع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.



غداً لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غداً لإدارة المخاطر
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

د. عباس راضي
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

فريق التحرير



+965 07779798941



iraqcopy@gfrmiraq.com

حرب العراق بعد مضي عشرين عاماً لم تكن كارثية كما يقول الجميع الآن

الكاتب:

إيلي ليك

محرر مساهم لدى مجلة الكومينترى وكاتب عمود
لصحيفة النيويورك صن.

المصدر:

مجلة الكومينترى

<https://www.commentary.org/articles/eli-lake/iraq-freer-than-20-years-ago/>

التاريخ:

شباط 2023

ترجمة وتحرير:

غداً لإدارة المخاطر - فيصل عبد اللطيف ياسين

العدد 30
آذار 2023



ملخص تنفيذي

بالرغم من الفساد الهائل وانعكاسات الازمة السياسية التي بدأت في عام ٢٠١٩ مع اشتعال المظاهرات، الا ان العراق اليوم أفضل حالا مما كان عليه قبل عشرين عاماً. وبالرغم من اشتعال تمرد الجهاديين السنة في مناسبتين، ناهيك عن الحملات الانتقامية من قبل الأغلبية الشيعية في العراق ومن قبل وكلاء إيران وعملائها، الا ان العراق قام بإجراء ستة انتخابات برلمانية متتابة منذ عام ٢٠٠٥ قام خلالها النواب والشعب بصياغة الدستور والمصادقة عليه. المحافظات الكردية في العراق تتمتع بقدر من الاستقلالية منذ سقوط صدام، بالرغم من استمرار استثناء عائلتي بارزاني وطالباني الحاكمين في المنطقة عن طريق الكسب غير المشروع. بالرغم من وجود جميع المؤشرات التي تنبأت بتحول العراق الى ضيعة إيرانية بعد سحب إدارة أوباما للقوات الامريكية من العراق في سنة ٢٠١١، الا ان النفوذ الإيراني في العراق لايزال خاضع لمحددات كبيرة. في عام ٢٠١٩، ظهرت هناك حركة احتجاجية استهدفت في جزء منها التدخل الإيراني في البلاد. رئيس الوزراء العراقي، محمد السوداني، الذي تم اختياره من قبل البرلمان العراقي المنتخب في أكتوبر ٢٠٢٢، اظهر حتى هذه اللحظة بأنه ليس مخلصاً إيرانياً، عل الرغم من اختياره من قبل التحالف الشيعي الذي يمتلك روابط تاريخية مع إيران. كل هذه المؤشرات الإيجابية لا

تخفي التهديد الأعظم الذي يواجه الدولة العراقية اليوم والمتمثل بالفساد. ان الفساد المتفشى هو اسوارث للتدخل الأمريكي. المقايضة التي قام بها زعماء العراق في السنوات ٢٠١٤ و ٢٠١٥ مع الفصائل المدعومة من إيران لحماية دولتهم من الخلافة الجديدة هي أحد العوامل التي تقف وراء مشاكل الفساد والميليشيات التي تعصف بالبلاد في هذا اليوم. ولكن وبالرغم من خطورة هذه التحديات، إلا أنها مشاكل أيسر من تلك التي واجهها العراق من المتمردين الجهاديين في وقت سابق. فقد خلق صدام حسين كابوساً ستالينياً في العراق، مكن فيه الشرطة السرية من تغييب المواطنين، وكان الجيران فيه يتجسسون على بعضهم الآخر. في العام ٢٠٢٣، لا يزال هناك الكثير امام العراق للقيام به. لكن ظرف البلاد الحالي يمثل منجزاً تاريخياً لم يتم الإقرار به. العراق مستمر بإجراء الانتخابات المتعاقبة، واقتصاده يزداد نمواً، والعراقيون نجحوا مرتين في حماية بلادهم من جيوش الإرهابيين المتطرفة الساعية لإعادة بناء الخلافة الضائعة. لتقييم الحرب التي خلصت العراق من عائلة مجرمة وسادية، على المرء ان يتخيل ما كان سيكون مصير العراق لو استمر صدام وابناؤه في الحكم حتى الان. في ضوء ذلك، فإن طاعون الفساد والميليشيات الاثنية والنفوذ الإيراني ستبدو ضئيلة من حيث السوء إذا ما تمت المقارنة بين الاثنين.

قبل عشرون عاماً خلت، أعلن الرئيس جورج دبليو بوش للعالم بداية حرب من أجل نزع أسلحة العراق وتحرير شعبه وللدفاع عن العالم من خطر. بهذه الملاحظات المقتضبة، غير بوش مسار رئاسته والسياسية الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين بشكل لا يمكن العودة عنه. في التاسع عشر من آذار عام ٢٠٠٣، كان أغلبية الأمريكيين داعمين لحرب الاطاحة بنظام صدام حسين. لكن هذا الدعم لم يدم طويلاً.

في يومنا هذا، هناك نوع من الاجماع المبتذل حول اعتبار حرب العراق خطأ فادحاً. وما يدعم هذه السردية هو حقيقة ان الحرب وإعادة الاعمار كانت مليئة بالأخطاء: بعد مرور وقت قصير على الانتصار على الجيش العراقي المنهك والمفتقر للولاء، كل شيء بدأ بالتداعي. فأسلحة الدمار الشامل التي أخبر كولن باول مجلس الامن الدولي بقيام صدام بإخفائها لم يتم العثور عليها نهائياً. وكان الجيش الأمريكي غير مستعد لإدارة بلد كان يبلغ عدد سكانه في حينها ٣٠ مليون نسمة. قام بول بريمر، ثاني حاكم امريكي في العراق، بحل الجيش العراقي، وهو ما وفر معينا ثابتاً من الرجال المسلحين اليافعين لحركة التمرد التي كان يقودها بقايا من البعثيين ورجالات القاعدة. الحرب التي وعد بوش وادارته بانها ستكون اقل من ٢٠٠ مليار دولار، تجاوزت كلفتها الان ٢ ترليون دولار. وكانت هناك انتهاكات عديدة. الاسوأ سمعة بين تلك الفضائح كان التعذيب والاذلال للعراقيين في سجن أبو غريب. بعد سقوط نظام صدام حسين، دخل الجيش الأمريكي ووكالة الاستخبارات المركزية بشراكات مع قطاع طرق. حتى السيناتور الراحل، جون ماكين، والذي ناصر تحرير العراق لسنوات عديدة بثبات، أصبح ينظر الى الحرب كخطأ. ففي مذكراته الأخيرة، التي تم نشرها في سنة ٢٠١٨، وهي نفس سنة وفاته، كتب ماكين، «ان الحرب، بما كلفته من خسائر في الأرواح والثروات والامن، لا يمكن تقييمها الا كخطأ، وخطأ بالغ الجدية، ويتوجب علي قبول قدر من اللوم والمسؤولية عنها».

مع بالغ الاحترام للسيناتور الراحل جون ماكين، الا ان اعترافه هذا سابق لأوانه وغير ناضج، من ناحية واحدة على اقل تقدير. فبالرغم من الفساد الهائل وانعكاسات الازمة السياسية التي بدأت في عام ٢٠١٩ مع اشتعال المظاهرات، الا ان العراق اليوم أفضل حالا مما كان عليه قبل عشرين عاماً.

في سنة ٢٠٠٣، قدر البنك الدولي الناتج القومي العراقي بحوالي ٢١.٩ مليار دولار. في سنة ٢٠٢١، قارب الناتج القومي العراقي ٢٠.٨ مليار دولار. خلال فترة حكم نظام صدام، كان هناك عدد قليل من العراقيين ممن يمتلكون خدمات الهواتف المحمولة. مع حلول عام ٢٠٢١، حوالي ستة وثمانون بالمائة من المواطنين يمتلكون هذه الخدمة. بعض مؤشرات نوعية الحياة، بدءاً من القراءة والكتابة ومروراً بمعدل العمر المتوقع، كلها شهدت ارتفاعاً عما كانت عليه. على سبيل المثال، قبل حدوث وباء كورونا، ارتفع معدل عمر الفرد العراقي الى ٧٢ عاماً من ٦٧ الرقم الذي كان عليه في سنة ٢٠٠١.

وبالرغم من اشتعال تمرد الجهاديين السنة في مناسبتين، ناهيك عن الحملات الانتقامية من قبل الأغلبية الشيعية في العراق ومن قبل وكلاء إيران وعملائها، إلا أن العراق قام بإجراء ستة انتخابات برلمانية متتالية منذ عام ٢٠٠٥ قام خلالها النواب والشعب بصياغة الدستور والمصادقة عليه. وفي الوقت الذي يتلوث فيه النظام السياسي بالإرهاب والغوغاءية الطائفية، إلا أن الانتخابات في البلاد لا تزال تنافسية. وأن مخرجاتها لا يمكن معرفتها مسبقاً، على العكس من الاستعراضات التي كان ينظمها صدام حسين خلال فترة حكمه.

المحافظات الكردية في العراق تتمتع بقدر من الاستقلالية منذ سقوط صدام، بالرغم من استمرار استثناء عائلتي بارزاني وطالباني الحاكمين في المنطقة عن طريق الكسب غير المشروع. يشكل الكرد حوالي ٢٠ بالمائة من سكان العراق الذين يبلغ تعدادهم اليوم ٤٢ مليون. وأن خلق ووجود حكومة إقليمية كردية - بدأ بعد حرب الخليج الأولى في سنة ١٩٩١ - أعطى الكرد العراقيين امناً لم يسبق أن تمتعوا به من قبل. ففوات النظام البعثي ابادت القوات الكردية مع اقتراب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية خلال الثمانينات وخلال حرب الخليج الأولى سنة ١٩٩١. في عام ١٩٨٨، استخدمت القوات العراقية الأسلحة الكيماوية لقصف المدنيين في مدينة حلبجة، وهي آخر مرة يتم فيها استخدام مثل هكذا أسلحة في القرن العشرين.

والأكثر إثارة للذهول، بالرغم من وجود جميع المؤشرات التي تنبأت بتحول العراق الى ضيعة إيرانية بعد سحب إدارة أوباما للقوات الأمريكية

من العراق في سنة ٢٠١١، إلا أن النفوذ الإيراني في العراق لا يزال خاضع لمحددات كبيرة. في عام ٢٠١٩، ظهرت هناك حركة احتجاجية استهدفت في جزء منها التدخل الإيراني في البلاد. صراع العراقيون بالضد من الخطط الإيرانية تعزز في الأيام الأولى من سنة ٢٠٢٠ من قبل شخص غير متوقع، وهو الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترمب. فعندما أمر بشن الغارة التي استهدفت الجنرال قاسم سليماني قائدة قوة القدس الإيرانية (بالإضافة إلى أبو مهدي المهندس، زعيم قوات الحشد الشعبي العراقي)، تلقت الحملة الإيرانية للسيطرة على العراق ضربة خطيرة.

رئيس الوزراء العراقي، محمد السوداني، الذي تم اختياره من قبل البرلمان العراقي المنتخب في أكتوبر ٢٠٢٢، أظهر حتى هذه اللحظة بأنه ليس مخلصاً لإيران، عل الرغم من اختياره من قبل التحالف الشيعي الذي يمتلك روابط تاريخية مع إيران. في شهر يناير الماضي، أخبر السوداني صحيفة الوول ستريت جورنال بأنه لا يدعم سياسة إرغام القوات العسكرية الأمريكية البالغ عددها ٢٠٠٠ جندي والمتمركزة في بغداد والمحافظات الكردية على الخروج من العراق. وكان العراق قد وقع في شهر تموز الماضي، أي قبل تسنم السوداني للمنصب، اتفاقية مع المملكة العربية السعودية لربط شبكة الكهرباء مع دول الخليج، وهي خطوة من شأنها جعل العراق أقل اعتماداً على إيران في مجال الطاقة.

كل هذه المؤشرات الإيجابية لا تخفي التهديد الأعظم الذي يواجهه الدولة العراقية اليوم والمتمثل بالفساد. مع حلول نهاية ٢٠٢٢، عقد السوداني مؤتمراً صحفياً كان محاطاً فيه برزم من الدنانير العراقية تبلغ قيمتها ٢٥٠ مليون دولار أمريكي تم استعادتها من مسؤولين سابقين رفيعي المستوى قاموا بسرقة ٢.٥ مليار دولار من أموال الضرائب المحفوظة في مصرف الرافدين الحكومي. وتكمن المأساة في أن هذا المبلغ الهائل الذي تم اختلاسها لا يمثل إلا جزءاً ضئيلاً من كمية الأموال التي تم نهبها من خزينة العراق ومن المساعدات الأمريكية المالية منذ سنة ٢٠٠٣. البعض يقدر هذا الرقم بحوالي ٢٠٠ مليار دولار.

إن الفساد المتفشى هو أسوأ إرث للتدخل الأمريكي. قام البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام ٢٠٠٣ بتحويل ما يقارب من مليار

الى ملياري دولار شهريا الى العراق لمساعدته على دفع رواتب موظفيه الحكوميين وتزويده براس المال اللازم للتعاملات التجارية الخارجية. لينتهي المطاف بهذه الشحنات من النقود لتمويل نظام يتألف من طبقة من الأثرياء الذين يستحصلون على القروض من اجل استيراد بضائع لا تصل ابدا وتمويل اعمال موجودة على الورق فقط.

وفي الوقت الذي يمثل في الفساد أكبر التحديات التي يواجهها العراق اليوم، الا ان هذا الامر بحد ذاته هو شهادة على التقدم الذي حققه هذا البلد خلال العشرين سنة الماضية. وللمرء ان يأخذ بنظر الاعتبار بان العراق نجا من حربين شنها الإرهاب منذ سقوط صدام حسين، وعند زيارة الكاتب الى العراق في سنة ٢٠١٥ وفي ذروة الحرب الثانية مع الإرهاب، قام بالذهاب الى الخطوط الامامية مع وحدة من الجيش العراقي التي كانت تأخذ الأوامر من قائد في فيلق بدر، وهي فصيل شيعي يمتلك روابط قوية مع إيران، وقابل بقالا يدعى عصام الهاشم والذي اشترك بالقتال في جيش صدام خلال الثمانينات، في صنف مقاومة الطائرات. قال عصام بانه يشعر بالامتنان للقتال الى جانب فصيل تم تدريبه وتسليحه من قبل إيران بسبب عدم وجود بديل اخر، متسائلاً: ما هو البديل الاخر الذي نمتلكه؟.

ولفهم هذه الرؤية، ينبغي على المرء إدراك مدى بربرية وقساوة الدولة الإسلامية ونموذجها الأسبق، القاعدة في العراق. احدى القصص المروعة من العام ٢٠٠٦ تتعلق بأحد الشيوخ المحليين في محافظة الانبار والذي رفض مبايعة الجهاديين ليجد رؤوس أولاده منحورة وموضوعة في ثلاجة منزله. وعرفت الدولة الإسلامية بتجميع نساء البلدات التي تخضع لسيطرتها وتزويجهن للمحاربين المنتصرين. فعند مواجهة خصم كهذا، على المرء قبول المساعدة من أي طرف مستعد لتزويدها.

المقايضة التي قام بها زعماء العراق في السنوات ٢٠١٤ و ٢٠١٥ مع الفصائل المدعومة من إيران لحماية دولتهم من الخلافة الجديدة هي احد العوامل التي تقف وراء مشاكل الفساد والميليشيات التي تعصف بالبلاد في هذا اليوم. ولكن وبالرغم من خطورة هذه التحديات، الا انها مشاكل أيسر من تلك التي واجهها العراق من المتمردين الجهاديين في وقت سابق.

وكل هذا يعود الى أسباب جورج بوش الاصلية وراء بدء الحرب. لنبدأ بأحد أوضح الأخطاء التي ارتكبها بوش، حيث وعد بوش بنزع اسلحة البلاد التي لم تكن تخزن اصلاً الأسلحة الكيماوية والبيولوجية كما اعتقدت وكالات الاستخبارات الامريكية وكذلك غيرها من أجهزة التجسس الأجنبية ان صدام كان يقوم بإخفائها. خلال العشرين سنة الماضية، عدد ضخم من الكتابات تم تخصيصها لتقديم نظرية مغرضة تقول ان إدارة بوش قامت بالكذب خلال الفترة التي سبقت الحرب عندما ادعت ان صدام حسين كان يمتلك خزينا من أسلحة الدمار الشامل. لم يؤكد أي تقرير لاحق سواء من الكونغرس او غيره من الهيئات الحزبية المتعددة حدوث هذه الخديعة، بالرغم من حقيقة ان بعض من التحليلات المخالفة حول هذه المسألة لم يتم ادراجها ضمن التقديرات المقلقة لأسلحة الدمار الشامل العراقية. مع الإقرار بذلك الامر، تجدر الإشارة الى ان العراق لم يكن بريئاً ومجرد ضحية لمؤامرة غربية. فصدام حسين لم يلتزم بالقرار السابع عشر الصادر عن مجلس الامن الدولي والذي طالب العراق بما يؤكد قيامه بنزع ترسانته من الأسلحة. عوضاً عن ذلك، قامت أسلحته بأسقاط طائرات الاستطلاع، كما منع العراق علمائه من الحديث الى مفتشي الأمم المتحدة. في تقرير صدر عن المفتش الأسلحة العامل مع وكالة الاستخبارات المركزية تشارلز ديولفير سنة ٢٠٠٤، استنتج فيه بان «صدام أراد إعادة بناء قدرات العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل- والتي تم تدميرها بشكل جوهري في سنة ١٩٩١ - بعد رفع العقوبات الدولية واستقرار الاقتصاد العراقي». كما ذكر التقرير أيضاً بان صدام كان مهتماً في اقناع جيرانه وشعبه بامتلاكه أسلحة محرمة من النوع التي كان يمتلكها قبل عام احتلاله الكويت في سنة ١٩٩١. هل حررت الحرب العراقيين؟ إذا ما قارنت حياة العراقيين بحياة البلجيكيين او الاميركيين، فان الإجابة ستكون كلا. لكن هذا يعود بشكل رئيس الى وجود الفصائل الطائفية وواقع الفساد الهائل. في الحقيقة، هذان السببان وراء قيام بيت الحرية بتصنيف العراق كبلد «غير حر»، بالرغم من اجراءه لعدة انتخابات بشكل متتابع. لكن هل العراقيون اليوم أكثر حرية في عام ٢٠٢٣ مما كانوا عليه تحت ديكتاتورية صدام حسين؟ بكل تأكيد، نعم هم كذلك. فقد خلق صدام حسين كابوساً ستالينياً في العراق، مكن

فيه الشرطة السرية من تغييب المواطنين، وكان الجيران فيه يتجسسون على بعضهم الآخر. وكان البيروقراطيون يعيشون في خوف دائم. عندما استلم عدي ابن صدام مهام اللجنة الأولمبية العراقية، كان يقوم بشكل متكرر بتعذيب الرياضيين الخاسرين في المنافسات الدولية داخل سجون سرية داخل مكاتب اللجنة الأولمبية.

أخيراً، هل العالم اليوم أكثر امناً من دون صدام حسين؟ لو تم طرح هذا السؤال في عام ٢٠٠٦، قبل اختيار بوش للجنرال ديفيد بيترايوس للأشراف على استراتيجية مكافحة التمرد في العراق، ستكون الإجابة كلا. في سنة ٢٠٠٦، انخرطت القاعدة في العراق وفرق الموت المرتبطة بالميليشيات المدعومة من إيران في سباق محموم للتطهير العرقي وكاد الأمر ينزلق ليتحول الى حرب إقليمية. لكن مع بداية رئاسة باراك أوباما، كان التمرد الذي تقوده القاعدة في طوره الى الهزيمة والعراق كان في طريقه الى المضي في مسار أفضل. بعد عام ٢٠١١، عندما سحبت إدارة أوباما القوات الأمريكية من العراق، قام رئيس الوزراء الشيعي نوري المالكي بمطاردة العشائر الانبارية التي وقفت مع الأمريكيين بالصد من القاعدة. هذا الأمر خلق دافعا جديدا لظهور خلف لتنظيم القاعدة، وهو تنظيم الدولة الإسلامية. بعد قيام الدولة الإسلامية باحتلال الموصل وقيامها بتهديد بغداد في سنة ٢٠١٤، سيكون هناك صواب عند المحاجة بان حرب العراق جعلت من العالم اقل امنا. لكن دولة الخلافة الإسلامية تمت هزيمتها هي الأخرى.

في العام ٢٠٢٣، لا يزال هناك الكثير امام العراق للقيام به. لكن ظرف البلاد الحالي يمثل منجزا تاريخيا لم يتم الإقرار به. العراق مستمر بإجراء الانتخابات المتعاقبة، واقتصاده ازداد نمواً، والعراقيون نجحوا مرتين في حماية بلادهم من جيوش الإرهابيين المتطرفة الساعية لإعادة بناء الخلافة الضائعة. لتقيم الحرب التي خلصت العراق من عائلة مجرمة وسادية، على المرء ان يتخيل ما كان سيكون مصير العراق لو استمر صدام وابناؤه في الحكم حتى الان. في ضوء ذلك، فان طاعون الفساد والميليشيات الاثنية والنفوذ الإيراني ستبدو ضئيلة من حيث السوء إذا ما تمت المقارنة بين الاثنين.

الملاحظات:

- ينتمي الكاتب الى فئة قليلة من التيارات المحافظة في الولايات المتحدة والتي دعمت بشراسة حرب التغيير في سنة ٢٠٠٣ ولا تزال ترى ان الإطاحة بنظام صدام حسين في العراق وتأسيس نظام ديمقراطي محله هو امر أخلاقي وحتمي لا ينبغي التنصل عنه او اعتباره خطأ استراتيجيا.
- يستعرض الكاتب اهم المنعطفات والتحديات التي مرت بها البلاد منذ عام ٢٠٠٣ ويرى ان قدرة العراق على النجاة والوقوف بوجه هذه المخاطر هو دليل على ان التجربة الديمقراطية في العراق بدأت بالرسوخ وان مناخ الحريات المتاح واستمرار الحياة السياسية في الوقت الحاضر هو احد أسباب التي تجعل العراق عصيا على الخضوع للتدخلات الخارجية ويعطي املا بإمكانية تجاوز معضلات الفساد والسلاح المنفلت.
- لا ينكر الكاتب المشاكل المستعصية التي تعصف بالعراق اليوم وعلى راسها تغول الفساد وقوة الفصائل غير النظامية والنفوذ الأجنبي، الا ان هذه المشاكل اقل ضررا من بقاء الطغيان والحكام المستبدين والانتقال الوراثي للسلطة التي كانت ستسود في العراق فيما إذا استمر حكم صدام حسين حتى يومنا هذا.

العراق بعد عشرين عاماً

كان لدى مهندسي غزو العراق عام 2003 رؤى عظمتها لتغيير الشرق الأوسط بشكل يحقق المصالح الأميركية. بعد عقدين من الزمن، بات من الواضح أن المشروع فشل ليس من ذلك الجانب فحسب، بل من معظم الجوانب الأخرى أيضاً.

الكاتب:

يوست هيلترمان

الكاتب: / مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجموعة الازمات الدولية

المصدر:

مجموعة الازمات الدولية

<https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/iraq-twenty-years-after>

التاريخ:

16 آذار 2023

متابعة وتحديث:

غداً لإدارة المخاطر

العدد 30
آذار 2023



ملخص تنفيذي

كان العراق في ظل حكم التنظيم الوحشي لحزب البعث بقيادة صدام حسين وأجهزته الأمنية مكاناً بغيضاً جداً، إلا أن الفرحة التي سببها سقوطه للكثير من العراقيين - الأكراد والشيعة الإسلاميين، على نحو خاص - تلاشت بسرعة. واتضح التناقض بسرعة كبيرة بعد "التحرير" في نيسان/أبريل 2003. بعد عشرين عاماً، من الواضح أن الغزو كان فشلاً ذريعاً من معظم الأوجه، ليس بسبب افتقاره إلى التخطيط وحسب بل أيضاً بسبب سلسلة من الإخفاقات التي تلتها وأصبحت سمات بارزة له. فمنذ البداية تقريباً، خسرت الولايات المتحدة قلوب وعقول كثير من الناس الذين قدمت لتحريرهم. على عكس تنبؤات بعض المراقبين (وفي بعض الأحيان، تمنياتهم أيضاً)، فإن الغزو لم يُنهِ العراق. ظلت الحدود ثابتة وعادت النزعة الوطنية العراقية إلى الظهور رغم الانفجار الأولي للمشاعر دون الوطنية. (نجح الأكراد في الحصول على درجة أكبر من الحكم الذاتي، لكن ليس الاستقلال الكامل الذي طالما سعوا إليه). وبات المجتمع العراقي يتمتع بدرجة من الحرية. وبات في البلاد نظام متعدد الأحزاب للمرة الأولى في تاريخه، وجرت فيه انتخابات برلمانية نزيهة نسبياً، وبات فيه صحافة حرة (لكن يمكن تهريبها بسهولة).



الغزو الأميركي للعراق عام 2003، الذي كان مدفوعاً من قبل مجموعة من الساسة العقديين المعروفين بالمحافظين الجدد. بدأ بوصفه مناورة من قبل إدارة جورج دبليو بوش لإعادة هندسة الشرق الأوسط. رغم أن ذلك كان مبرراً كرد على الضلوع المفترض للزعيم العراقي صدام حسين في هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، وامتلاكه المزعوم للقدرة على صناعة أسلحة بيولوجية أو أصناف أخرى من أسلحة الدمار الشامل، فإن الأهداف التي ذكرت كانت أوسع من ذلك. إذ سعى مهندسو الحرب إلى جعل المنطقة أكثر قرباً لتلبية المصالح الأميركية، وعزل إيران، ويازاحة أحد أعضاء كتلة "الرفض" العربية، وفرض السلام الإسرائيلي على الفلسطينيين - الذين كانوا قد حاولوا مرة أخرى، في انتفاضة ثانية بدأت عام 2000، التخلص من الحكم العسكري الإسرائيلي. وكان ثمة دوافع أخرى واضحة لذلك العمل أيضاً، مثل ممارسة القوة الوحشية كوسيلة لإظهار قوة الولايات المتحدة بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وبالنسبة لبعض المحافظين الجدد، إثبات أن مهمة الديمقراطية يمكن أن تواجه جاذبية الحركات الإسلامية المتطرفة في المنطقة.

إذا كان المشروع قد بدأ بالخطرسة والطموحات، فإنه انتهى بالدموع. إذ إن الأهداف غير الواقعية لدعائه اجتمعت مع قانون 'التبعات غير المقصودة' فكشفت جهلهم وخطرستهم. فبدلاً من جعل الديمقراطية تتبرعم وتنتشر في الشرق الأوسط، فإن الغزو خلق فراغاً أمنياً في قلب المنطقة. كما أطلق العنان لإيران العازمة على الانتقام من دعم واشنطن للشاه و "الحرب المفروضة" التي شنها صدام حسين عام 1980 لإسقاط الثورة الإسلامية. وغذى الغزو الخطاب الطائفي، الذي ساعد على تحويل الاستقطاب السياسي في العراق إلى ثلاث سنوات من الحرب الأهلية الوحشية. وقوض أسطورة القوة العسكرية الأميركية، الأمر الذي ترك سمعة أميركا في حقبة ما بعد الحرب الباردة بصفتها القوة العظمى الوحيدة، القوة القادرة على نحو فريد على فرض إرادتها ما وراء سواحلها، في حالة يرثى لها. وولّد موجة جديدة من المجموعات الجهادية، التي بلغت أوجها بظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو داعش، الذي لم يكتفِ باستغلال الفوضى الناشئة عقب الغزو بل عمقتها أكثر فأكثر. أدى هجوم تنظيم الدولة عام 2014

إلى إعادة القوات الأميركية إلى العراق بعد سنوات من محاولات واشنطن غسل يديها من الفوضى التي خلقتها. أخيراً، وليس بأي حال آخر، فإن غزو عام 2003 حوّل مبرري إدارة بوش العلنيين للغزو إلى مهزلة: إذ لم يجد المحققون لا أسلحة عراقية للدمار الشامل ولا علاقة بين نظام صدام حسين وهجمات 11 أيلول/سبتمبر.

تشريح الفشل

كان العراق في ظل حكم التنظيم الوحشي لحزب البعث بقيادة صدام حسين وأجهزته الأمنية مكاناً بغضاً جداً، إلا أن الفرحة التي سببها سقوطه للكثير من العراقيين - الأكراد والشيعية الإسلاميين، على نحو خاص - تلاشت بسرعة. واتضح التناقض بسرعة كبيرة بعد "التحرير" في نيسان/أبريل 2003، عندما سئلت خلال زيارة لي إلى بغداد من قبل عشرات السكان الذين يحدوهم الأمل، الذين كانوا قد رحبوا بوصول القوات الأميركية، عن سبب عدم استعادة الجنود للنظام العام، وتركهم العصابات تنهب المباني الحكومية وتسرق تحفاً لا تقدر بثمن من المتاحف ومن المكتبة الوطنية. لم يتمكن هؤلاء العراقيين من فهم سبب سماح الجيش الأميركي بحدوث مثل تلك الفوضى؛ وفسروا ذلك على أنها نية شريرة - مؤامرة لتعزيز الهيمنة الإمبريالية من خلال الدمار. ولم يسهم تفسير وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد بأن "الحرية حالة تفتقر إلى الترتيب" في تهدئتهم. كما شعروا بالغضب الشديد بسبب الإشارات المتكررة لوسائل الإعلام الغربية إلى "سقوط بغداد"، الذي استحضر دون شك زهب المغول للمدينة عام 1258، عندما كانت عاصمة الإمبراطورية العباسية ومركز التوهج الثقافي في ذلك الزمان، بدلاً من الإشارة إلى "سقوط النظام". وكانت مشاعرهم المعادية للغزو المستلهمة من القومية العربية يتشاطرها كثيرون على امتداد الشرق الأوسط، حيث كان النظام المخلوع يتمتع بدعم شعبي كبير بالتحديد بسبب وقوفه في وجه الأجندة الأميركية المفترضة. (كثيرون لم يكونوا يعلمون، أو أغمضوا أعينهم، عما كان يحدث داخل سجون صدام حسين).

بعد عشرين عاماً، من الواضح أن الغزو كان فشلاً ذريعاً من معظم الأوجه، ليس بسبب افتقاره إلى التخطيط وحسب بل أيضاً بسبب سلسلة من

الإخفاقات التي تلتها وأصبحت سمات بارزة له. فمنذ البداية تقريباً، خسرت الولايات المتحدة قلوب وعقول كثير من الناس الذين قدمت لتحريرهم. إذ دعم هؤلاء، بدرجات متفاوتة من الحماسة، أفعال أقلية صغيرة اتجهت نحو مقاومة تزداد عنفاً لما سمته عن حق "احتلالاً" - وهو وضع أكدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الوصية على اتفاقات جنيف لعام 1949، والولايات المتحدة نفسها. مهما كانت أشكال الحماية القانونية التي وفرها وضع الاحتلال هذا للمدنيين العراقيين، فإنه كان يعني أيضاً مستوى معين من الهيمنة الأجنبية التي لم تعجب كثيرين منهم.

خلال أسابيع، بعد الغزو، حدث المزيد من الأخطاء. بدأت هذه الأخطاء بتنصيب حاكم أميركي هو ل. بول "جيرى" بريمر، بصلاحيات كاسحة ومعرفة محدودة بالبلاد. ثم أتى حل الجيش على يديه، رغم أن الجيش، من بين العدد الكبير من الهيكليات الأمنية في العراق، كان يظهر أقل قدر واضح من الولاء للنظام، وكان فيه ضباط كان يمكن إصلاحهم لتوفير الأمن في سائر أنحاء البلاد.

خطوة خاطئة هائلة أخرى تمثلت في تطهير الدولة من الأعضاء السابقين في حزب البعث، وهو تحرك جاء مدفوعاً من قبل الأحزاب الإسلامية الشيعية الراغبة بالانتقام والتي كانت تتنافس على السيطرة. وكانت عملية اجتثاث البعث، كما نفذتها الولايات المتحدة عملية غير تمييزية، حيث عزل جميع المسؤولين الذين كانوا يشغلون المراتب العليا للحزب؛ لكن انتهى الأمر فيها انتقائية، حيث عفت الأحزاب الإسلامية لاحقاً عن عدد كبير من البعثيين الشيعة (باستثناء قلة قليلة ممن كانوا من ركائز النظام) ومنحتهم مناصب في النظام الجديد، لكن ذلك لم يشمل السنة.

وفوق كل ذلك أتت إقامة هيكلية حاكمة على نمط نظام المحاصصة اللبناني في التمثيل السياسي للمجموعات الإثنية-الطائفية حسب نسبتها المفترضة من السكان. يمكن لمثل هذا الترتيب أن يشجع الممارسات السياسية المدفوعة بالإجماع، إلا أنه يتعارض مع الحكم الفعال؛ فالجميع له مقاعد على الطاولة، لكن لا يستطيع أحد اتخاذ القرارات، وهذا يؤدي إلى مختلف أشكال الفساد، حيث يقدم السياسيون الرعاية والمحسوبية لناخبهم، وهو ما لا يستطيع نظراؤهم الطعن به، خشية تقويض الصرح

برمته. هذه الأفعال، إضافة إلى الفشل في وقف النهب، كانت الآثام الأصلية للاحتلال.

قصة موضوعين مهمين

إلا أن الموضوعين الطاعينين على مدى العقدين الماضيين كانا، أولاً، كيف أن الولايات المتحدة، بالتنسيق مع العائدين من المنفى، عرّفت العراق بشكل دائم على أنه يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية - الأكراد، والشيعة والعرب السنة - وحوّلت المجموعة الأخيرة، ككتلة واحدة لزجة وغير متميزة، على أنها الخاسر الرسمي. وأصبح العراق حالة دراسية نموذجية على الكيفية التي يدفع فيها الإقصاء - في هذه الحالة نزع تمكين السنة في ظل ما أصبح حكماً شيعياً - إلى الشعور بالظلم، الذي يمكن لتراكمه أن يولّد العنف.

مع وجود السنة خارج السلطة، ازدهر تمرد مسلح قادته القاعدة في العراق وسط الفوضى، وهو ما لم تتمكن الولايات المتحدة من معالجته، ويمكن المجادلة بأنها لم تكن مهتمة بمعالجته. وبالنظر إلى عدم رغبة واشنطن بالغرق في وحل المنطقة ليوم واحد أطول مما ينبغي، فإنها كانت قد سحبت قواتها بحلول نهاية عام 2011، لكن لتعود بعد ثلاث سنوات فقط مع سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (الذي نشأ من رحم القاعدة في العراق) على مناطق في شمال سورية والعراق. اليوم، قد يكون تنظيم الدولة قد قُمع بالوسائل العسكرية، لكن المظالم ما تزال تعتمل تحت السطح، يغذيها الحكم المهمل، والتمثيل السياسي الناقص وعدم الوصول إلى الرعاية والمحسوبة. لقد حُمّل سكان الفلوجة، والرمادي، وما تبقى من الموصل ومجموعة أخرى من البلدات الأصغر في غرب وشمال غرب البلاد، فعلياً، مسؤولية جميع انتهاكات النظام السابق. وتنفّذ بقايا تنظيم الدولة الإسلامية، المختبئة في مناطق ذات تضاريس صعبة، عمليات محلية بينما تنتظر اليوم الذي تضعف فيه سيطرة بغداد مرة أخرى.

الموضوع الطاعي الثاني يتمثل في أن الاحتلال الأميركي مكّن إيران من نشر نفوذها في سائر أنحاء العراق - من خلال قادة سياسيين وميليشيات وكيلة متعاطفة معها - حتى حدود السعودية، والأردن وسورية، ما يوحي بانتصار إيراني متأخر في الحرب التي دارت رحاها بين عامي 1980 و1988.

ويوفر مصير إيران في تلك الحرب الدافع اليوم لاستعمالها للعراق كعمق إستراتيجي ضد عالم عربي معادٍ لها بشكل عام، وأيضاً كساحة لتصفية الحسابات. لقد شعرت طهران أساساً بأن القيود التي تعيق فرض نفوذها في الإقليم كانت قد تفككت بشكل كارثي، بعد أن كان الغزو الأمريكي لأفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر 2011 قد أزاح طالبان، أحد خصومها الآخرين.

يعزى صعود إيران في العراق والشرق الأوسط بشكل أكثر اتساعاً في كثير من الأحيان إلى تطلعات لفرض هيمنتها الإقليمية. قد يكون لديها مثل تلك التطلعات. لكن يمكن للمرء أن يجادل بقدر مماثل أيضاً من التبرير بأن إيران أثبتت قدرة على استغلال الظروف المواتية التي صادفتها. لقد ساعدت في تأسيس حزب الله في لبنان رداً على الغزو الإسرائيلي للبلاد عام 1982، والذي لم يلحق الضرر باللاجئين الفلسطينيين فحسب بل أيضاً بالسكان الشيعة الذين يشكلون الأغلبية في المنطقة. ووسعت نفوذها في العراق بفضل الغزو الأمريكي. واندفعت لمساعدة حليفها السوري بشار الأسد عندما ترنح نظام الأخير في وجه احتجاجات شعبية ومعارضة مسلحة في عام 2011. أخيراً، رمت بثقلها خلف المتمردين الحوثيين في اليمن بعد تدخل عسكري سعودي-إماراتي فاشل لكن مستمر في عام 2015. في العراق، ولبنان واليمن، استفادت إيران أيضاً من وجود مجموعات إسلامية شيعية حريصة على الوصول إلى السلطة محلياً بمساعدتها.

إن احتواء إيران سيتطلب مواجهتها بمجموعة من الظروف المحلية غير المواتية لها. إن إعادة بناء الدول العربية على أساس من الشرعية الشعبية، بما في ذلك في العراق، سيشكل أكثر التغيرات أهمية في هذا الصدد. في عام 2011، وبعد ثمان سنوات من غزو العراق، أظهر التونسيون، والمصريون، والليبيون، والسوريون، واليمنيون، والبحرينيون وغيرهم الشكل الذي ستبدو عليه إعادة صياغة النظام السياسي الإقليمي إذا حدث ذلك من القاعدة إلى القمة. لكن الأنظمة المحاصرة قمعت المحتجين بشراسة في الميادين والساحات، بينما قوضت قوى إقليمية مثل إيران، ودول الخليج العربية وتركيا جهودهم، لاسيما في سورية. هذه التطورات جعلت نتائج تلك اللحظة المفعمّة بالأمل في سائر أنحاء المنطقة بائسة بنفس المقدار الذي عانى منه العراقيون بعد عام 2003، إن لم يكن أكثر. رغم ذلك، ما يزال من

الممكن تخيّل تحقيق حالة حوكمة واعدة بوسائل غير التدخل الخارجي أو التمرد الداخلي؛ والعراق، الذي ما يزال يحتفظ بقدر من التماسك الوطني بعد 20 عاماً من الغزو، قد يتمكن من توفير أفكار عملية يمكن استعمالها، لأنه شهد على الأقل بعض التطورات الإيجابية أيضاً نتيجة الغزو الأميركي.

إنه ما يزال موجوداً

على عكس تنبؤات بعض المراقبين (وفي بعض الأحيان، تمنياتهم أيضاً)، فإن الغزو لم يُنه العراق. ظلت الحدود ثابتة وعادت النزعة الوطنية العراقية إلى الظهور رغم الانفجار الأولي للمشاعر دون الوطنية. (نجاح الأكراد في الحصول على درجة أكبر من الحكم الذاتي، لكن ليس الاستقلال الكامل الذي طالما سعوا إليه). وبات المجتمع العراقي يتمتع بدرجة من الحرية. وبات في البلاد نظام متعدد الأحزاب للمرة الأولى في تاريخه، وجرت فيه انتخابات برلمانية نزيهة نسبياً، وبات فيه صحافة حرة (لكن يمكن ترهيبها بسهولة). وبموجب التركيبة الراهنة في العراق، لا يمكن لأي قائد مستبد أن يتصرف دون قيود على سلطته. إلا أن الضعف الذي يعاني منه المركز، الذي تقوده طبقة سياسية فاسدة غير قادرة على توفير شيء يشبه الحكم الرشيد، مكن ظهور هذه الملامح المهمة لكنه أدى أيضاً إلى نشوء ميليشيات افتراضية وتوغلات متكررة من قبل إيران وتركيا المجاورتين.

أما كيف لهذه النتائج أن تعود بفائدة ملموسة على الولايات المتحدة، رغم كلفتها الكبيرة من حيث الدماء والأموال، فهو أمر يمكن للمرء أن يخمنه فحسب، حيث الصناعة العسكرية الأميركية والمصالح التجارية الأخرى هي الاستثناءات الوحيدة التي يمكن تخيلها بسهولة. هناك أولئك الذين جادلوا قبل الحرب بأن المشروع المقترح لإدارة بوش لم يصمم بشكل جيد، ونفذ على أساس معلومات خاطئة من مجموعة صغيرة من العراقيين المنفيين الذين كانت لهم أجنداتهم الضيقة الخاصة. ومن ثم ما كان له أن ينجح، حتى لو لم تكن القوة الغازية والمحتلة عديمة الكفاءة بالشكل الكارثي الذي أثبتته.

بعد مرور عشرين عاماً على الغزو الأمريكي، بات العراق مكاناً أكثر للحرية بيد أنه لا يبعث على الأمل

بعد مرور عشرين عاماً على الغزو الأمريكي، بات العراق مكاناً أكثر للحرية بيد أنه لا يبعث على الأمل

تقدم المحادثات التي أُجريت مع عشرات العراقيين صورة لدولة غنية يعوقها الفساد وغير قادرة على ضمان سلامة مواطنيها.

الكاتبة

اليسا ج. روبين

محرة في نيويورك تايمز غطت كتاباتها العراق طيلة العقدين الماضيين وشغلت منصب رئيس مكتب نيويورك تايمز مرتين في بغداد

المصدر:

صحيفة نيويورك تايمز

<https://www.nytimes.com/18/03/2023/world/middleeast/iraq-war20-th-anniversary.html>

التاريخ:

18 آذار 2023

ترجمة وتحرير:

غداً لإدارة المخاطر - د. نصر محمد علي

العدد 30
آذار 2023



ملخص تنفيذي

في الوقت الذي يشهد فيه العراق الذكرى العشرين للغزو الذي قادته الولايات المتحدة يوم الاثنين وأطاح بالديكتاتور صدام حسين، يطارد جيش من الأشباح الأحياء. فالقتلى والمشوهون ظلوا في مخيلة كل شخص في هذا البلد- حتى أولئك الذين يريدون ترك الماضي وراءهم. فما يزال العراق يعاني ندوب لا تمحى بسبب الحرب الأهلية والتمرد والاضطراب المستمر تقريباً الذي أطلقه الغزو والذي استمر حتى بعد انسحاب القوات الأمريكية عام 2011. وقد أفسحت الموجات المتتالية من القتال الطريق إلى الصراع السياسي، ولم تستقر البلاد بنحو كامل. لقد دمّرت مدينتين رئيسيتين - الموصل والفلوجة- إلى حد كبير، وظهرت الأضرار في كل مدينة رئيسية تقريباً في أنحاء وسط العراق وشماله كافة. من الصعب أن تجد أي شخص في هذا البلد لم يفقد أحد. إذ قُتل حوالي 200 ألف مدني على أيدي القوات الأمريكية أو مسلحي القاعدة أو المتمردين العراقيين أو تنظيم داعش الارهابي، تبعاً لمشروع تكلفة الحرب التابع لجامعة براون. كما لقي مالا يقل عن 45 ألف فرد من قوات الجيش والشرطة العراقية ومالا يقل عن 35 ألف من المتمردين العراقيين حتفهم، وتسببت عشرات الآلاف من الآخرين في إصابات غيرت حياتهم.

وقتل على الجانب الأمريكي حوالي 4600 جندي و3650 متعاقداً أمريكياً في العراق، وإن نجا عدد لا يحصى من الآخرين، إلا أنهم يحملون ندوباً جسدية وعقلية. ان ضعف الدولة العراقية بعد الغزو الأمريكي جعلها مرتعاً خصباً للقوى في المنطقة وخارجها من أجل تنمية طموحاتها الجيوسياسية. وكان من بينها إيران وتركيا المجاورتان، إلى جانب الولايات المتحدة نفسها.



بعد مرور عشرين عاماً على الغزو الأمريكي، بات العراق مكاناً أكثر للحرية بيد أنه لا يبعث على الأمل

على بعد شارعين من المباني الجديدة والطريق الرئيس الصاحب لمدينة الفلوجة الصحراوية، كان هناك ذات مرة ملعب رياضي. لقد اختفت منذ مدة طويلة دعامات المرمى، وتعفنت المدرجات منذ سنوات. كل شبر فيه الآن تغطيه شواهد القبور.

وقال جاسم محمد (70 عاماً)، حارس المقبرة، الذي اعتنى بها منذ عام 2004، عندما حفرت القبور لأول مرة للقتلى عندما كانت القوات العراقية تقاتل المليشيات العراقية، هذه «مقبرة الشهداء». وتابع قائلاً: «توقفت عن إحصاء عدد الأشخاص المدفونين هنا، لكن هناك مئات وآلاف الشهداء». وفي الوقت الذي يشهد فيه العراق الذكرى العشرين للغزو الذي قاده الولايات المتحدة يوم الاثنين وأطاح بالديكتاتور صدام حسين، يطارد جيش من الأشباح الأحياء. فالقتلى والمشوهون ظلوا في مخيلة كل شخص في هذا البلد- حتى أولئك الذين يريدون ترك الماضي وراءهم.

لقد قامت الولايات المتحدة بغزو العراق في سياق «حربها على الإرهاب» التي اعلنتها الرئيس جورج دبليو بوش بعد هجمات القاعدة في 11 أيلول / سبتمبر عام 2001. وادعى بوش وأعضاء إدارته ان صدام حسين كان يصنع أسلحة دمار شامل ويخفيها، على الرغم من أنه لم يتم العثور على دليل يدعم هذه الاتهامات. وقال بعض المسؤولين الأمريكيين ان صدام حسين كان على صلة بالقاعدة، وهي تهمة رفضتها وكالات الاستخبارات في وقت لاحق.

العراق اليوم مختلف جداً وهناك العديد من العدسات التي يمكن رؤيته من خلالها. أنه مجتمع أكثر حرية بكثير مما كان عليه الحال في عهد صدام حسين وواحد من أكثر البلدان انفتاحاً في الشرق الأوسط، مع وجود تعددية في الأحزاب السياسية وصحافة حرة إلى حد كبير. ومع ذلك قدمت المحادثات مع أكثر من 50 عراقياً بشأن ذكرى الحرب صورة مقلقة في كثير من الأحيان لدولة غنية بالنفط يجب أن تعمل على نحو جيد غير أن معظم الناس لا يشعرون بالأمان ولا ينظرون إلى حكومتهم سوى أنها مجرد آلة فساد.

يرى العديد من العراقيين مستقبلاً اقتصادياً قاتماً، لأنه على الرغم من ثروة الموارد الطبيعية، إلا ان عائدات النفط قد أنفقت على القطاع العام

الواسع بنحو كبير أو فُقد جُزء الفساد، أو أهدرت في مشاريع كبرى لم تُنجز. ولم يُخصص من تلك الأموال سوى القليل نسبياً من أجل التغيير في البنية التحتية العامة أو تقديم الخدمات، كما كان يأمل الكثير من العراقيين. والظروف المعيشية ليست جيدة. وقال محمد حسن (37 عاماً) وهو مهندس اتصالات وأب لثلاثة أطفال يشرف على مد خطوط شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في أحد أحياء الطبقة الوسطى في العاصمة «الكهرباء مازالت سيئة». يتقاضى 620 دولاراً شهرياً وأضاف: «بالكاد أملك مايكفي للوصول إلى نهاية الشهر، لذلك لا يمكنني توقع الكثير في المستقبل». وأكد قائلاً «من المؤسف. لطالما أردنا التخلص من صدام. نحن نعلم ان العراق غني، وكنا نأمل أن يتحسن. لكننا لم نحصل على ما كنا نأمله».

ما يزال العراق يعاني ندوب لا تمحى بسبب الحرب الاهلية والتمرد والاضطراب المستمر تقريباً الذي أطلقه الغزو والذي استمر حتى بعد انسحاب القوات الأمريكية عام 2011. وقد أفسحت الموجات المتتالية من القتال الطريق إلى الصراع السياسي، ولم تستقر البلاد بنحو كامل. لقد دمّرت مدينتين رئيسيتين - الموصل والفلوجة- إلى حد كبير، وظهرت الأضرار في كل مدينة رئيسة تقريباً في أنحاء وسط العراق وشماله كافة. من الصعب أن تجد أي شخص في هذا البلد لم يفقد أحد. إذ قُتل حوالي 200 ألف مدني على أيدي القوات الأمريكية أو مسلحي القاعدة أو المتمردين العراقيين أو تنظيم داعش الارهابي، تبعاً لمشروع تكلفة الحرب التابع لجامعة براون. كما لقي مالا يقل عن 45 ألف فرد من قوات الجيش والشرطة العراقية ومالا يقل عن 35 ألف من المتمردين العراقيين حتفهم، وتسببت عشرات الآلاف من الآخرين في إصابات غيرت حياتهم.

وقتل على الجانب الأمريكي حوالي 4600 جندي و3650 متعاقداً أمريكياً في العراق، وإذ نجا عدد لا يحصى من الآخرين، إلا أنهم يحملون ندوباً جسدية وعقلية. ان ضعف الدولة العراقية بعد الغزو الأمريكي جعلها مرتعاً خصباً للقوى في المنطقة وخارجها من أجل تنمية طموحاتها الجيوسياسية. وكان من بينها إيران وتركيا المجاورتان، إلى جانب الولايات المتحدة نفسها. غير أن إيران أثبتت أنها الأكثر براعة في استغلال فراغ السلطة الذي خلفه عزل صدام حسين وفي ممارسة النفوذ داخل العراق. إذ شجعت إيران

بعد مرور عشرين عاماً على الغزو الأمريكي، بات العراق مكاناً أكثر للحرية بيد أنه لا يبعث على الأمل

على انشاء قوة عسكرية موازية كانت لمدة طويلة خارج سيطرة الحكومة العراقية. تمتلك هذه الجماعات ذات الأغلبية الشيعية عشرات الآلاف من المقاتلين، بما في ذلك بعض الموالين لطهران.

لم يكن تحفيز النفوذ الإيراني في العراق وتوسيعه من مقاصد صانعي السياسة الأمريكيين في عام 2003. وقال رايان كروكر، السفير الأمريكي السابق في العراق والذي شارك في التخطيط للحرب، انه اقترح على الدبلوماسيين والقادة العسكريين الأمريكيين أنهم قد يرغبون في التواصل مع الإيرانيين. «قلت» ألا يجب أن نفكر في كيف نتحدث مع الإيرانيين بشأن هذا الأمر وكيف نجعلهم يقللون من تدخلهم العدائي؟ قال أن ندائه لم يلق آذاناً صاغية. وأضاف: «لم أر أي دليل البتة في أي وقت من الأوقات على أن أي شخص كان يفكر في عمق واتساع في الدور الإيراني».

حريات جديدة لكن وظائف قليلة

يعد العراق في الوقت الراهن مكاناً مختلفاً عن المكان الذي وجده الأمريكيون في عام 2003. إذ ولد ما يقرب من نصف الشعب البالغ عددهم 45 مليون نسمة بعد عام 2000 ولم يعانون من قيود ووحشية الحياة في عهد صدام حسين، الذي ألقت الولايات المتحدة عليه القبض في أواخر عام 2003 وأعدم بعد محاكمة عراقية. صاغت تصورات الشباب العراقي العنف الذي أعقب الغزو الذي قاده الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت نفسه خيبة الأمل من أن بلادهم مازال بعيدة عن الآمال بمجتمع أكثر انفتاحاً.

قال برهم صالح، الرئيس العراقي من عام 2018 إلى 2022 وعضو قديم في المعارضة العراقية، ان «صدام حسين كان هتلر عصرنا. لقد كان أكثر دكتاتور وحشية عرفناه». وقد شهد، مثل كثيرين آخرين غيره، عن كذب التعذيب وعمليات الاعدام التي قام بها صدام. وقد اعتاد على ابقاء المعارضين السياسيين تحت السيطرة. وأكد صالح «بمجرد رحيله، أجرينا انتخابات فجأة». بات لدينا نظام حكم منفتح، وعدد كبير من الصحافة. لم نشهد هذه الأشياء منذ وقت طويل في مكان مثل العراق». مثل هذه الأشياء نادرة بالتأكيد في الشرق الأوسط حيث يحكم الطغاة والمستبدون في معظم البلدان وهناك قمع واسع النطاق لحريات وسائل الإعلام

والحقوق الفردية. في الآونة الأخيرة، بدأ كلاهما يتعرضان للتهديد إلى حد كبير في العراق أيضاً، من جانب الأحزاب الإسلامية الشيعية المرتبطة بإيران. وقال برهم صالح «إذا وضعت الأمور في سياقها فقد كان هناك الكثير من التطورات الإيجابية». ومن بين هذه التطورات علاقة أفضل مع الجيش الأمريكي. إذ عادت قواته في العام 2014 هذه المرة بطلب من الحكومة العراقية، وأدت دوراً حيوياً في القتال لهزيمة تنظيم داعش. ما يزال هناك حوالي 2500 جندي أمريكي في البلاد. بالنسبة للعديد من العراقيين، من الصعب تقدير التطورات الإيجابية في ظل تفشي البطالة، حيث يعاني أكثر من واحد من كل ثلاثة شبان من البطالة، وفقاً للبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية. هناك عدد قليل من وظائف القطاع الخاص، الأمر الذي يعني أن معظم الناس يبحثون عن مناصب حكومية. ولكن لا يوجد عدد كافٍ من هؤلاء الذين يسعون من أجل السكان الذين يتزايد عددهم بسرعة في العراق. يعيش نحو ربع العراقيين عند خط الفقر أو تحته، تبعاً لوزارة التخطيط العراقية.

ومع ذلك، فإن الأمر الأكثر إثارة للقلق بالنسبة للصغار والكبار على حد سواء هو الفساد الحكومي المترسخ بنحو متزايد، والذي يضرب بجذوره في نظام التوزيع الطائفي والعنقي الذي ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على العراق لتنفيذه بعد سقوط صدام حسين. تصنف منظمة الشفافية الدولية العراق في المرتبة 157 من بين 180 دولة في مؤشر الفساد الخاص بها. لقد أدى الغزو الأمريكي وما تلاه من احتلال إلى قلب النظام الاجتماعي الذي كان قائماً في ظل الدكتاتورية عبر تهميش الطائفة السنية المسلمة، والتي شكلت جوهر قاعدة سلطة صدام حسين وجيشه وأجهزته الاستخباراتية. وقد أفاد ذلك الأغلبية الشيعية في البلاد والأقلية الكوردية. غير أن هذا أدى إلى نتائج عكسية عبر تأجيج تمرد سني عنيد ضد الاحتلال الأمريكي الذي بدأ بعد مدة وجيزة من غزو العراق عام 2003. وقاد التمرد ضباط سابقون في الأجهزة العسكرية والاستخباراتية في عهد صدام، وسرعان ما انضم إليهم متطرفون إسلاميون مرتبطون بالقاعدة. ثم مالبت الصراع حتى تحول إلى حرب طائفية، استهدفت الشيعة الذين شكلوا بدورهم جماعات مقاتلة خاصة بهم. وعوضاً عن حل هذه الجماعات

بعد مرور عشرين عاماً على الغزو الأمريكي، بات العراق مكاناً أكثر للحرية بيد أنه لا يبعث على الأمل

بمجرد توقف القتال- كما فعلت الجماعات السنية- تطورت وتوسعت بمرور الوقت إلى العديد من الجماعات الشيعية التي حازت السيطرة في الوقت الراهن. ومن أقوى هذه الجماعات تلك التي لها صلات بإيران. يتهم العديد من العراقيين الجماعات المسلحة وإيران بتقويض سيادة العراق وديمقراطيته لأن عدد منهم يعمل خارج القيادة العسكرية العراقية ونظراً لأن العديد من الجماعات مرتبطة أيضاً بأحزاب سياسية، الأمر الذي أضفى صبغة عنيفة على السياسة.

يعد الكثيرون في الوقت الراهن أن نظام تقاسم السلطة بين الشيعة والسنة والكورد الذي وضعه الأمريكيون قد قوض منذ البداية أي أمل في الحكم الرشيد. غير أن راين كروكر وآخرون قالوا أنه في ذلك الوقت قد بدا أنه السبيل الوحيد لضمان أن يكون للطوائف والأعراق كافة دور في الحكم. لقد بات هذا الإطار الذي فرضته الولايات المتحدة أساساً لنظام الحكم الحالي مع حصول الفصائل المتنافسة على السلطة والمال والمحسوبية والتي يقسمونها الآن بين الطوائف والجماعات العرقية المختلفة في البرلمان. قال سجاد جواد، المحلل السياسي العراقي والزميل غير المقيم في مؤسسة القرن، وهي مؤسسة أبحاث أمريكية: «الحكومة الآن هي تحالف من المنافسين» من أجل الغنائم الحكومية. يقول هو وخبراء آخرون أن كل حزب حاول الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من غنائم ثروة العراق وسلطته، وأنه على مر السنين، بات الفساد مؤسسياً لدرجة أنه لم يقتصر الأمر على مناصب الوزراء فقط التي خصصت للأحزاب بل سيطرت الأحزاب أيضاً على العديد من الوظائف والعقود ذات المستوى الأدنى المرتبطة بوزارة ما وتستعملها كمكافأة المؤيدين أو كسب التأييد السياسي.

وقال السيد جواد «انه ذلك يجعل من الصعب للغاية إدارة الدولة»، لأنه لا أحد يخضع للمساءلة. وأضاف: «ان الأشخاص الذين يحققون في الفساد معينون سياسياً». والأشخاص الذين قدموك للمحاكمة مرتبطون سياسياً، وكذلك الأشخاص الذين يعتقلونك. لذلك، هو كل شيء مقايضة: «غض النظر عن مخالفتي وسوف أتجاهل مخالفتك. وفي بعض الأحيان تكون التجاوزات أكثر بكثير من مجرد مخالفة».

اتضح في الخريف الماضي ان 2.5 مليار دولار قد سُرقَت من مكتب

الإيرادات الضريبية وأن الكثير منها قد نقل خارج البلاد. قال القاضي ضياء جعفر، رئيس محكمة الفساد في العراق، أنه في الوقت الذي حدد شخص واحد في البداية، غير أن هناك الآن أوامر اعتقال بحق 10 أشخاص، اثنان منهم من كبار الشخصيات في مكتب رئيس الوزراء في ذلك الوقت مصطفى الكاظمي. فيما نفى بشدة السيد الكاظمي- الذي يعيش في الوقت الراهن خارج العراق- وكذلك العديد ممن وردت أسماؤهم في مذكرات التوقيف ارتكاب أي شخص في إدارته مخالفات في ظل إدارته. ووصفت وسائل الإعلام القضية بـ «سرقة القرن». غير أن القاضي جعفر قال انه يعتقد أنها لم تكن سوى واحدة من عدة سرقات بهذا الحجم. الفرق هو أن البعض الآخر يفتقر إلى الأدلة الورقية التي توفرت في سرقة 2.5 مليار دولار.

وكما قال السيد جواد: «لقد سرقنا مستقبل الناس». ان الأمر الأكثر إهانة لكثير من العراقيين هو من أجل أن يحصلوا على وظيفة حكومية، يتعين عليهم إما أن يعرفوا شخصاً ما بمنصب رفيع في وزارة أو حزب سياسي، أو أن يدفعوا لشخص ما في حزب أو في الدائرة التي يريدون العمل فيها أو كلا الأمرين. هذا النظام الذي بات منتشرًا في السنوات القليلة الماضية، وضع ثمنًا على العديد من الوظائف، تبعاً لمسؤولي مكافحة الفساد وأعضاء البرلمان. حصلت زينب جاسم زائر، تعمل بوصفها فنيًا للأشعة، البالغة من العمر 30 عاماً والتي تعمل في مستشفى في حي مدينة الصدر الفقير الشاسع في بغداد، على وظيفتها قبل عدة سنوات قبل أن تصبح هذه المدفوعات روتينية. لكنها قالت يُطلب من الطلاب في الوقت الراهن دفع ما يصل إلى 30 ألف دولار لشغل وظيفة مثل وظيفتها، والتي تدفع 800 دولار شهرياً على الأكثر. وقالت «يعاني الناس من هذا النظام- ليس كلهم». «إذا كانوا من الطبقة المتوسطة أو الأغنياء، فربما تستطيع أسرهم تحمل تكاليفها. غير أن الفقراء لا يستطيعون ذلك. هذا ظلم، إذا اقترضوا، فسيستغرقون وقتاً طويلاً لسدادها». الظلم كلمة تظهر في كل مقابلة تقريباً مع العراقيين العاديين. يستعملوها ليس فقط لوصف نظام الدفع مقابل الوظائف، بل أيضاً لصعوبة الحصول على أي مستند رسمي من دون دفع مبلغ إضافي للشخص الذي يمنحك إياه، ويستعملوها عندما يصفون كيف أن بعض الأحياء فيها مياه ملوثة- أو لا يوجد فيها مياه بالمرة. انها تعبر

بعد مرور عشرين عاماً على الغزو الأمريكي، بات العراق مكاناً أكثر للحرية بيد أنه لا يبعث على الأمل

عن شعورهم بالغضب حيال امتياز قلة قليلة من العراقيين ويأس الكثيرين. ثابتن اثنان: انعدام الأمن والاستقرار لايتوفر حتى المطلب الأساسي الذي يطلبه الناس من الحكومة – ألا وهو سلامتهم اليومية- في أنحاء العراق كافة. هذا يعتمد على المكان الذي تعيش فيه.

ففي ديالى، المحافظة الشاسعة والريفية شمال شرق بغداد، مايزال القتال الطائفي مستمراً. قبل أسبوع فقط، قُتل ثمانية أشخاص، ومنذ كانون الثاني / يناير قُتل أكثر من 40 شخصاً في عمليات قتل طائفية. قد يكون التهديد الأمني الذي يشكله تنظيم داعش الارهابي هادئاً الآن، إلا أنه لم يختف تماماً، تبعاً لمسؤولين أمنيين عراقيين كبار. وخلص تحليل أجراه قادة عسكريون أمريكيون في كانون الأول / ديسمبر إلى وجود «أكثر من 20 ألف من قادة تنظيم داعش ومقاتليه في مراكز الاحتجاز في العراق»، واصفين ذلك بـ «جيش داعش رهن الاعتقال».

يرقد في أحد أركان مقبرة الفلوجة، 27 فرداً من عائلة الضاحي الذين قُتلوا عندما قصفت طائرة أمريكية منزلهم في 6 نيسان / ابريل عام 2004، خلال قتال عنيف. يحمل أحد القبور الأصغر ثلاثة أسماء لثلاثة أطفال قتلوا في القصف ودفنوا معاً. وعثر على أحد أفراد الأسرة الذي نجا، وهو وليد ضاحي البالغ من العمر في الوقت الراهن 23 عاماً، على قيد الحياة تحت الانقاض. لم تكن عائلته المباشرة- كلا الوالدين وثلاثة أشقاء وأخت- محفوظة للغاية. إذ فقد إحدى عينيه وأصيب بشظية عميقة في ساقه. بالنسبة له، كان غزو الولايات المتحدة بوتقة خسارة. وقال «رأيت في الأمريكيين سلبي، لأنه إذا جاء شخص ما وقتل عائلتي ولا أملك أي قوة لمقاتلتهم، فهذا يخلف كراهية». وتابع قائلاً: «ستستمر الحياة بالطبع ويجب أن نبدأ من جديد. لكنني فقدت عائلتي وقد أثر ذلك عليّ، وفي بعض الأحيان تمنيت لو أنني مت معهم».

الملاحظات:

- تصف مقالة صحيفة نيويورك تايمز الوضع الذي انتهى إليه العراق بعد عشرين عاماً على الغزو الأمريكي.
- عملت الولايات المتحدة على تفكيك بنية الدولة العراقية التي شيدت أركانها منذ عشرينات القرن الفائت وأسست على أنقاضها كيانات متنافسة وزعت عليها السلطة على أساس وزنها الديمغرافي التي أسست لعرف المحاصصة الطائفية - العرقية.
- في الوقت الذي تبجح الإدارة الأمريكية بأنها أرست دعائم الديمقراطية في العراق عبر التأسيس لانتخابات حرة ونزيهة وتعددية حزبية المستندة إلى وجود دستور، غير أنها أسسته على أساس المكونات والولاء للهويات الفرعية (الاثنية والطائفية) وباتت الانتخابات استفتاءً على الكتل الطائفية - العراقية وبات منطق الأقلية والأغلبية السياسية - التي يفترض فيها التغيير - في البرلمان انعكاساً للواقع الديمغرافي الثابت، الأمر الذي جعل العراق في أدنى سلم مؤشر الديمقراطية التي تصنف العراق ضمن قائمة الانظمة الهجينة، وهذا النظام هو نفسه الرحم الذي ولد منه الفساد واستفحل لينخر بمؤسسات الدولة كافة.
- أحدث الفراغ الأمني الناجم عن قرارات الاحتلال بحل الجيش والأجهزة الأمنية بظهور مشكلة الأمن التي أهدرت الكثير من الموارد البشرية والمالية وعطت الكثير من فرص التنمية وأعاق قدرة أي حكومة على النهوض بمهامها الأمنية والخدمية.
- لطالما الإدارات الأمريكية المتعاقبة عبر ممثلها في أروقة صناعة القرار، ومراكز بحثها، وكتابها، السلاح المنفلت والنفوذ الأجنبي في العراق، والفساد... وغيرها وهي المتسبب الرئيس في الوضع الذي آل إليه العراق اليوم.
- يتعين على صانع القرار العراقي والدبلوماسية إثارة قضية تعويضات غزو العراق لعام 2003 أو على أقل تقدير التلويح بهذه القضية إزاء كل دولة ساهمت في الغزو بنحو مباشر أو غير مباشر.

العراق بعد عشرين عاما من الغزو: كيف أصبحت الحياة أفضل واسوء في الوقت نفسه

العراق بعد عشرين عاما من الغزو: كيف أصبحت الحياة أفضل واسوء في الوقت نفسه

لا تزال الانتخابات الديمقراطية تجري، لكن النخبة السياسية
تحول دون حدوث التغيير، يقول الخبراء

الكاتب:

مارك غولوم

صحفي كندي يغطي السياسة الأمريكية والشؤون العامة

المصدر:

شبكة سي بي سي الإخبارية

<https://www.cbc.ca/news/world/iraq-invasion1.6782346->

التاريخ:

19 آذار 2023

ترجمة وتحرير:

غداً لإدارة المخاطر فيصل عبد اللطيف

العدد 30
آذار 2023



ملخص تنفيذي

أحد أكبر المشاكل التي تعتري الديمقراطية في العراق هي انه ولمدة عشرين عام، لم تتحول طريقة تفكير الطبقة السياسية من النظر الى نفسها كمعارضة الى نظام سابق الى طبقة تتحمل مسؤولية الحكم. «انها خليط غير متجانس، طبقة سياسية لا تمتلك أي هدف مشترك، او رؤية مشتركة للدولة في العراق وتبدو برامجها مخصصة لمصالح شخصية أكثر من كونها رؤية شاملة للدولة». «لا اعتقد بان أي أحد ضمن الطبقة السياسية العراقية يفكر بما ستؤول اليه الأمور في العراق بعد عشرين عاما. لا اعتقد ان أيا منهم في سنة ٢٠٠٣ كان يفكر بما ينبغي ان يبدو عليه العراق بعد عشر او عشرين عام. بشكل جوهري، هذه الطبقة السياسية غير مؤهلة اختطفت الدولة وسيكون من الصعب جدا اقتلاعها». في الوقت ذاته، تواصل الفصائل المسلحة كونها أحد أكبر المشكلات التي قادت الى حدوث حالة من الحنين الى نظام صدام.



العراق بعد عشرين عاما من الغزو: كيف أصبحت الحياة أفضل وأسوء في الوقت نفسه

عندما قام التحالف الدولي باحتلال العراق في التاسع عشر من اذار ٢٠٠٣، كان الهدف المعلن هو السعي لتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة وانهاء حكم نظام صدام حسين.

لكن هذه الأسلحة لم يتم العثور عليها ابدًا، والامل كان معقودا بان الإطاحة بنظام صدام وانهاء دكتاتوريته المتوحشة، سيخرج العراق بعد ذلك على الأقل ديمقراطية جديدة ينعم فيه العراقيون بحريات جديدة مع تحسن كبير في مستويات المعيشة.

ولكن وبعد مرور عشرين عاما، لا تزال مخرجات هذا الحدث مزيجا من السلبيات والايجابيات كما يقول خبراء عراقيون، وجاءت المكاسب مع ثمن باهض. وعلى الرغم من التباين والتعدد في التقديرات المتعلقة بالخسائر البشرية الناجمة عن الحرب، لكن قاعدة بيانات «عدد جثث العراقيين» قدرت عدد الضحايا العراقيين الذين قتلوا بعد الغزو بحوالي ٢٠٠,٠٠٠ مدني.

«العراق أفضل مما كان عليه قبل عشرين عاما. لكن هناك تحفظين يجب ذكرهما»، يقول حمزة حداد، عراقي كندي وزميل مساعد في برنامج الشرق الأوسط لدى مركز الامن الأمريكي الجديد، في مقابلة تلفونية معه من بغداد. «الامر يعود الى الطريقة التي يرغب بها المرء رؤية الموضوع. الكثيرون كان لديهم امالهم العالية في سنة ٢٠٠٣ عند إزالة الديكتاتور». «والامر الثاني، ان هذا الامر تحقق بتكلفة عالية. الثمن تم دفعه، وكان باهضاً».

لا مجال لالتقاط الانفاس

بكل تأكيد قل حدوث الغزو، كان العراقيون عرضة للسجن والتعذيب والقتل من قبل نظام صدام. والكثير من العراقيين كانوا يموتون بسبب العقوبات الأممية، يقول حداد. لكن «منذ حدوث الغزو، صار القتل يحدث بسبب المتمردين والحرب الاهلية ومحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، الكثير من الأرواح ازهقت.

يذكر حداد بانه «مع كل هذا الكفاح، لم يتح للعراق الوقت ليلتقط أنفاسه». «نحن نعيش الذكرى العشرين لحرب احتلال العراق، لكن باعتقادي باننا لم نقم بإعادة اعمار حقيقية حتى السنوات الأربع او الخمس الأخير. حتى في

العراق بعد عشرين عاما من الغزو: كيف أصبحت الحياة أفضل واسوء في الوقت نفسه

هذا الوقت، ما حصل في هذه السنوات الأربع او الخمس الأخيرة، حدث وباء عالمي».

لكن العراق، وفقا لعدد من المؤشرات، يؤدي بشكل أفضل مما كان عليه قبل عشرين عاما. بقدر تعلق الامر بالديمقراطية، منذ الاحتلال في سنة ٢٠٠٣، ستة انتخابات جرت، وتغيرت ثمان حكومات، وكان هناك سبع رؤساء وزراء مختلفين.

اما المؤشر الإنساني يقاس ببيانات جمعها برنامج الأمم المتحدة للتنمية لحساب معدل نجاح البلاد في ثلاثة ابعاد رئيسية في مجال التنمية: «حياة طويلة وصحية، المعرفة، ومستويات معيشة محترمة».

في سنة ٢٠٠٣، منح العراق ٠,٥٧٩ درجة، حيث بلغ متوسط العمر المتوقع حوالي ٦٥.٩ سنة. اما الان فتبلغ هذه الدرجة ٦٨٦,٠، مع بلوغ متوسط العمر ٧٠.٤ سنة.

كذلك، وفقا لأرقام الأمم المتحدة، بلغ معدل دخل الفرد من الناتج القومي في عام ٢٠٠٣ حوالي ٨٥٥\$. في سنة ٢٠٢١ صار هذا الرقم ٤,٥٨٥\$. يقول لؤي الخطيب، الوزير السابق للكهرباء في الأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٢، يقول ان الطاقة الكهربائية تضاعفت عشر مرات منذ عام ٢٠٠٣. في الوقت نفسه، تضاعف انتاج النفط حوالي ثلاث مرات، يذكر الخطيب.

لكن، يقول مراقبون، ان الكثير من هذه المقاييس لا ترسم الصورة الكاملة للعراق والتحديات الهائلة التي لا تزال البلاد تواجهها بعد مرور عشرين عام.

الديمقراطية في العراق

«الديمقراطية، الانتخابات الحرة، الفيدرالية، واقتصاد السوق - كل هذه الأمور هي تحولات جذرية حدثت للعراق بعد تغيير النظام - تمثل تطورا هاما من عراق قبل ٢٠٠٣». يقول الخطيب.

«باعقادي ان الطريق لا يزال طويلا امامنا من ناحية تأسيس مستوى مقبول من الديمقراطية. لكن، مرة أخرى، هذا الامر جزء من تطور تدريجي لاي دولة بعد مرور أربعة عقود من الدكتاتورية والحكم العسكري».

ويذكر فيصل امين رسول الاستربادي، الدبلوماسي العراقي السابق، ان اجراء الانتخابات لمرات عديدة هو امر يستحق الإشادة.

العراق بعد عشرين عاما من الغزو: كيف أصبحت الحياة أفضل وأسوء في الوقت نفسه

«لم نقم بتأجيل الانتخابات»، في الوقت الذي لا أستطيع فيه اخبارك فيه ان الانتخابات كانت نقية بالطريقة التي تجري فيها الانتخابات في الدول الاسكندنافية على سبيل المثال، الا انني أستطيع القول بان النتائج لم تكن محسومة قبل عد أوراق الاقتراع. وكان هناك الكثير من المفاجئات على طول الطريق. لذلك كان لدينا انتقال سلمي للسلطة».

لكن بيت الحرية الذي يقوم بتقييم مستويات الحرية لدول مختلفة حول العالم سنويا، صنف العراق كبلد غير حر في سنة ٢٠٢٣.

«يقيم العراق انتخابات بشكل دوري، انتخابات تنافسية، وتتمتع مختلف الجماعات الحزبية والدينية والاثنية بشكل عام بتمثيل في النظام السياسي»، جاء في تقرير المنظمة التي يقع مقرها في واشنطن. «لكن نظام الحكم الديمقراطي معاق عمليا بفعل الفساد والفصائل المسلحة العاملة خارج اطار القانون، والضعف في المؤسسات الرسمية».

أحد اكبر المشاكل التي تعتري الديمقراطية في العراق هي انه ولمدة عشرين عام، لم تتحول طريقة تفكير الطبقة السياسية من النظر الى نفسها كمعارضة الى نظام سابق الى طبقة تتحمل مسؤولية الحكم، يقول الاستراتيجي. «انها خليط غير متجانس، طبقة سياسية لا تمتلك أي هدف مشترك، او رؤية مشتركة للدولة في العراق وتبدو برامجها مخصصة لمصالح شخصية اكثر من كونها رؤية شاملة للدولة».

«لا اعتقد بان أي احد ضمن الطبقة السياسية العراقية يفكر بما ستؤول اليه الأمور في العراق بعد عشرين عاما. لا اعتقد ان أيا منهم في سنة ٢٠٠٣ كان يفكر بما ينبغي ان يبدو عليه العراق بعد عشر او عشرين عام. بشكل جوهري، هذه الطبقة السياسية غير مؤهلة اختطفت الدولة وسيكون من الصعب جدا اقتلاعها».

في الوقت ذاته، تواصل الميليشيات كونها أحد اكبر المشكلات التي قادت الى حدوث حالة من الحنين الى نظام صدام.

«هناك حالة من الحنين الى صدام حسين. ليس بسبب حب العراقيين الى الدكتاتور. لكن في ظل نظام حكم صدام حسين، بإمكانك معرفة ان هناك عدو واحد. هذا العدو هو صدام حسين»، تقول زينب صالح، الأستاذ المساعد للأثروبولوجيا في كلية هافيرفورد. «كان هناك استقرار أكبر، على سبيل

العراق بعد عشرين عاما من الغزو: كيف أصبحت الحياة أفضل واسوء في الوقت نفسه

المفارقة. وكان العنف يأتي من جماعة واحدة - نظام صدام. «بعد سنة ٢٠٠٣، ليس بإمكانك معرفة مصدر العنف: الميليشيات، القاعدة، داعش، او الجيش الأمريكي».

«لقد تحدثت الى عراقيين ممن عانوا أيام حكم صدام حسين. هؤلاء خسروا افرادا من عوائلهم في السجون، يقولون الان بان أيام حكم صدام حسين أفضل»، تقول زينب، مؤلفة كتاب، العودة الى الخراب: سرديات عراقية عن المهجر والحنين.

الاقتصاد

لقد كان في ذهن الشاب العراق الذي يبلغ عشرون عام في سنة ٢٠٠٣ بانه فترة ما بعد سقوط نظام صدام حسين ستمثل فرصة جيدة بالنسبة للعراق. «لتكن متأكدا، أصبح الناس أكثر ثراء»، يقول الاسترادي، «لكن بشكل عام، ان هؤلاء الذين أصبحوا أثرياء جدا لديهم علاقات وطيدة مع الطبقات الحاكمة. لذا فان الامر يشبه رأسمالية البارونات اللصوص وعلى النقيض مما هو الحال في اقتصاد السوق المنظم والذي يتمتع فيه الجميع بفرصة متساوية نسبيا». في الوقت الذي يمتلك فيه العراقيون قطاعا خاصا، وهو أكبر من ذلك الذي كان موجودا في سنة ٢٠٠٣، الا انه محدود جدا، يقول لؤي الخطيب. «والسبب الرئيس وراء ذلك يعود الى هيمنة الأحزاب السياسية على المشهد بأسره. ويريدون الاستمرار بالسيطرة على المشهد، للحصول على نصيبهم من الكعكة عن طريق تخصيص الأموال للقطاع العام الذي يسيطرون عليه عن طريق نظام المحاصصة السياسي». في ذات الوقت، يقول الاسترادي، ان فرص العمل الحقيقية المتوفرة للعراقيين هي الوظيفة الحكومية. لكن الحكومة غير قادرة على تمويل الرواتب الضخمة للقطاع العام.

«لقد فشلنا في خلق قطاع خاص حقيقي، وهو ما يعني ان قطاعا العام الحكومي اضحى متخما وفي الحقيقة غير قابل للديمومة. بالبقاء على هذه المعدلات، ان الدولة في العراق لن تكون قادرة على الاستمرار. يقول الاسترادي.

العراق بعد عشرين عاما من الغزو: كيف أصبحت الحياة أفضل واسوء في الوقت نفسه

ووفقا للاستراتيجي، عن طريق الحكم على وضع الخدمات في العراق، ان نظام الحوكمة في العراق كان فاشلا الى حد كبير، «تبقى الحقيقة بأنه لم يكن هناك استثمار ولا بنية تحتية، لم يكن هناك تخطيط لعالم ما بعد البترول. فنحن لا نزال نقوم بحرق الغاز المصاحب للنفط، عوضا عن استثمار هذا الغاز، نقوم بحرق ثروة هائلة شهريا»، يضيف الاستراتيجي.

«ان واقع الخدمات سيء جدا. لا أستطيع اخبارك باننا قمنا ببناء مستشفى او مدرسة تليق باسم العراق. «العراق بلد فقير لنقص الاستثمار في البنية التحتية على مدى عقود طويلة».

المزيد من الحرية/ التظاهرات

نظريا، مُنح العراقيين الكثير من الحريات منذ سقوط صدام. «دستوريا، انت تمتلك الحرية للكلام، هناك الكثير من وسائل الاعلام في العراق»، يقول الاستراتيجي.

في عام ٢٠١٩، اشتعلت مظاهرات بالصد من حكومة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي حيث طالب فيها المتظاهرون فيها بإصلاح شامل للنظام السياسي الذي يرون بأنه فاسد الى درجة كبيرة ويساهم في إبقاء الكثير من العراقيين في دائرة الفقر.

في الوقت الذي قتل في المئات وأصيب الالاف، هذا المشهد لم يكن ليحدث لو كان صدام لا يزال في الحكم. تقول زينب صالح بان المظاهرات الجماهيرية، وان كانت حصدت العنف والموت، الا انها أعادت الامل. «انه امر مثير بان هذا الجيل الجديد هو ما يعطي الامل للعراق. المتظاهرون قاموا بإدانة النظام السياسي الطائفي، الفساد، نقص الخدمات الأساسية، ومعدلات البطالة العالية. باختصار، ينتمي المتظاهرون الى جيل لم يعرف العراق الا كبلد فاشد، ويتطلعون الى رسم مسار مختلف عن طريق المطالبة ببلاد وحقوق، من خلال شعار، نريد وطن.

يقول حداد بان المظاهرات كانت ذات دلالة رمزية كبيرة وذلك من خلال اللحظة التي توقف فيها العراقيون عن القلق من الإرهابيين وتوقفوا عن القلق من الحروب وبدأوا بالمطالبة بحياة أفضل».

الملاحظات:

- هناك مؤشرات عديدة على حدوث تحولات إيجابية في عموم الحياة في العراق منذ الغزو الأمريكي وسقوط نظام صدام حسين في سنة ٢٠٠٣. يقابلها تراجع ونكوص وتحديات وجودية برزت وتبلورت وترسخت في العراق بعد الاحتلال.
- اهم مجالات التقدم برزت في ميادين الطاقة والثروة النفطية ومستوى دخل الفرد والارتفاع في متوسط عمر الفرد والتداول السلمي للسلطة والانتخابات.
- لقد دفع العراقيون ثمننا هائلا من أموالهم ودمائهم خلال عملية التغيير، وهو عامل أساسي ينبغي اخذه بنظر الاعتبار عند القيام بأي مقارنة تحاول تقييم العهد الجديد ومكتسباته.
- لا يزال العراق وبعد مرور عشرين عاما على التغيير يواجه تحديات كبيرة تهدد حاضره ومستقبله مثل تغول الفساد وغياب الرؤية لدى النخب السياسية وهيمنة السلاح خارج نطاق الدولة وضعف مؤسسات الدولة. هذه الأمور من شأنها ان تقوض جميع المكتسبات التي حضي بها العراقيون بعد سقوط نظام صدام حسين.

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر» في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها. ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- ملخص تنفيذي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل راي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

الامر الرابع: يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة ماليا واداريا بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.

IRACOPY

Iraq In Global Think Tanks